

176 EX/59

المجلس التنفيذي

الدورة السادسة والسبعون بعد المائة



منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

١٧٦ م ت ٥٩

باريس، ١٢/٤/٢٠٠٧
الأصل: اسباني

البند ٥٩ من جدول الأعمال المؤقت

إعداد اتفاقية لحماية لغات السكان الأصليين
واللغات المعرضة للخطر

الملخص

أدرج هذا البند في جدول أعمال الدورة السادسة والسبعين بعد المائة للمجلس التنفيذي بطلب من فنزويلا.

وترد أدناه مذكرة تفسيرية مشفوعة بقرار مقترح.

القرار المطلوب: الفقرة ٦.

مذكرة تفسيرية

١ - تأثرت لغات السكان الأصليين في أنحاء العالم كافة تقريباً بسبب التهجير، واندثرت في كثير من الحالات. كما أن عمليات الاستعمار، والتبشير، وتهجير السكان بغير إرادتهم من أراضي أجدادهم، وتوسع الثقافات المهيمنة، وهي عمليات تواصلت على امتداد التاريخ، قد أسهمت بشكل أو بآخر في الضياع التدريجي للأنماط الثقافية والنظم اللغوية الخاصة بالمجتمعات المحلية للسكان الأصليين في مختلف القارات. فقد شهدت آسيا وأفريقيا وأمريكا وأوقيانيا وأوروبا إلى حد بعيد لغات أجدادها ولهجات من تلك اللغات تضمحل وتندثر. وعلى سبيل المثال، كان الحديث بلغات السكان الأصليين في الأمريكتين شائعاً من كندا إلى الطرف الأقصى في جنوب أمريكا الجنوبية؛ وكانت تلك اللغات تعبر عن رؤية فريدة واسعة النطاق للعالم، وعن عالم ثقافي وأسطوري واجتماعي. غير أنه بعد الغزو الأوروبي، وما أعقبه من فقدان تقاليد الأجداد، ونظم المعتقدات، ونظريات نشأة الكون، والمعارف العلمية، والبنى الاجتماعية واللغوية، أخذت تشكيلة كبيرة من اللغات، تشيع كل منها في منطقة خاصة بها، تندثر بوتيرة ما فتئت تتزايد تزايداً هائلاً بحيث انقرضت الآن تقريباً. ويعني ذلك، بعبارة أخرى، أن لغات ومجموعات إثنية ما برحت تختفي من خريطة العالم المادية واللغوية على امتداد ما يربو على ٥٠٠ عام.

٢ - وينذر الوضع بالخطر إلى درجة:

- أن أكثر من ٥٠٪ من الستة آلاف لغة الموجودة في العالم مهدد بخطر الاندثار؛
- وأن ٣ ٠٠٠ لغة من اللغات التي ينطق بها السكان الأصليون في العالم معرضة للخطر؛
- وأن ٩٦٪ من الستة آلاف لغة المستعملة في العالم لا يتحدث بها سوى ٤٪ من سكان العالم؛
- وأن ٩٠٪ من لغات العالم غير ممثلة في شبكة الانترنت؛
- وأن لغة من اللغات تندثر كل أسبوعين في المتوسط؛
- وأن ٨٠٪ من اللغات الأفريقية، مثلاً، لا تملك نظاماً رسمياً للكتابة.

٣ - وبناء على هذا الاستعراض الإجمالي، يمكن القول بأن اختفاء لغات السكان الأصليين واللغات المحلية في العالم لا يعني فقط اندثار نظم اتصال هامة تعود إلى آلاف من السنين خلت، بل يعني أيضاً اندثار نظم ثقافية ونظم قيم تعبر عن رؤية شعوب تقليدية للعالم، وعن هويتها وسماتها الخاصة، وتشكل جزءاً أساسياً من ذاكرة الأرض، أي بعبارة أخرى، من التراث اللغوي للكوكب، وهو تراث لا يقدر بثمن. إن جميع اللغات تجسد ممارسات اجتماعية وإنسانية من خلال الكلمات والإشارات، ومن خلال الرموز المكتوبة وغيرها. واللغات تنقل الفكر والتقاليد والمعارف والتكنولوجيا، ومن ثم فصونها يعني الحفاظ على هذا التراث غير المادي الذي لا يقدر بثمن. وعدم القيام بذلك يعني التعجيل على نحو أشد حدة بالقضاء عليها، بما في ذلك الدنيا الفسيحة لرؤيتها للكون.

وقد أكدت الدراسات التي أجراها علماء اللغة والإنثروبولوجيون وغيرهم من الخبراء أن هذا الانخفاض الكبير في عدد اللغات يعزى إلى عوامل كثيرة من بينها التوسع الثقافي والسياسي والديني والاقتصادي

للبلدان المهيمنة التي تتغلب لغاتها على اللغات الأخرى من خلال ما تفرضه من هيمنة وسيطرة. وكان بناء الدولة القومية عاملاً أساسياً آخر، مثلما كان، بطبيعة الحال، الافتقار إلى نظم قانونية مناسبة، وإخفاق بعض الحكومات في اعتماد سياسات استيعابية لصون اللغات وحمايتها.

٥ - وتتطلب حماية لغات السكان الأصليين واللهجات المحلية وصون اللغات المهددة إرادة سياسية من جانب الدول والهيئات الدولية، مثل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، التي ينبغي أن تصوغ اتفاقية قوية تكون أداة قانونية وثقافية تتيح القيام فوراً بوضع استراتيجيات دولية حكومية لضمان الاعتراف بحقوق السكان الأصليين في العالم أجمع. ومن شأن هذه الاتفاقية أن تحفظ الذاكرة الإثنية اللغوية للبشرية وأن تأخذ في الحسبان التعاون النشط والدينامي للمجتمعات المحلية والشعوب المعنية بحفظ تراث الأجداد وتنميته، دون إغفال أن اللغات والثقافات التقليدية قادرة تماماً على التعبير عن الواقع المحاصر، الذي يشمل التحولات التي تعيشها البشرية حالياً، وعلى إعادة صياغة هذا الواقع بأساليب عديدة، من منظور يستشرف المستقبل.

مشروع القرار المقترح

٦ - وبالنظر إلى ما ورد أعلاه، قد يرغب المجلس التنفيذي في اعتماد مشروع قرار يصاغ على النحو التالي:

إن المجلس التنفيذي،

١ - إذ يضع في اعتباره أن لغات السكان الأصليين واللهجات المحلية تتأثر تأثراً متزايداً بالانعكاسات السلبية للعولمة،

٢ - ويعرب عن قلقه حيال الإزاحة والاندثار المتواصلين للذين كثيراً ما يهددان العديد من اللغات، سنة بعد سنة، في شتى أنحاء العالم،

٣ - ويشدد على أن لغات السكان الأصليين واللهجات المحلية هي وسائل تنقل الهوية الثقافية للشعوب ومعارف الأسلاف، وتشكل تراثاً ضخماً لا يعوض،

٤ - ويشدد أيضاً على أنه كلما كان هناك تهديد مبطن بإزاحة التراث اللغوي والثقافي أو اندثاره، بادرت المجتمعات المحلية للسكان الأصليين وغيرها من الشعوب إلى التصدي لذلك بنشاط على مختلف المستويات، وأعربت عن انتقادها في المحافل الدولية بإعلانات قوية تدعو إلى دعم تراثها الثقافي واللغوي، وذلك بهدف الحفاظ عليها،

٥ - ويذكر بأن المنظمة قد قامت، في سبيل وفائها بغايتها الأساسية المتمثلة في حماية الإبداع والتنوع الثقافي في أنحاء العالم كافة، بتشجيع التنوع اللغوي والتعددية اللغوية من خلال وثائق تقنية دولية مثل إعلان اليونسكو العالمي بشأن التنوع الثقافي لعام ٢٠٠١، واتفاقية عام ٢٠٠٣ بشأن صون التراث الثقافي غير المادي، واتفاقية عام ٢٠٠٥ بشأن حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي،

وتنفيذ استراتيجية مشتركة بين القطاعات من أجل الاهتمام بلغات السكان الأصليين في برامج قطاعات المنظمة الخمسة،

٦ - ويرى أنه لما كانت الإرادة السياسية للدول وتنفيذ مبادرات إقليمية لصون اللغات وإحيائها ولتشجيع التعددية اللغوية غير كافيين على الصعيد العالمي لضمان صون لغات السكان الأصليين واللهجات المحلية ونقلها من جيل إلى آخر، فمن الضروري القيام في المستقبل القريب جداً بتطبيق وثيقة تقنية دولية، تأخذ شكل اتفاقية تضع ممارسات وقواعد معينة لحماية تلك اللغات والتنوع الإثني اللغوي للعالم باعتبارهما من صور التراث غير المادي للبشرية،

٧ - يطلب من المدير العام أن يجري دراسة تمهيدية للجوانب التقنية والقانونية المتعلقة بصياغة اتفاقية دولية لحماية لغات السكان الأصليين واللغات المهددة وتقديمها إلى المجلس التنفيذي لدراستها في دورته السابعة والسبعين بعد المائة التي ستعقدتها في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧؛

٨ - كما يطلب من المدير العام أن يدرج في جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة والثلاثين للمؤتمر العام في ٢٠٠٧ بنداً يتعلق بالتنظيم الدولي لحماية لغات السكان الأصليين واللهجات المحلية واللغات المهددة عن طريق إعداد اتفاقية دولية كي يعتمدها المؤتمر العام؛

٩ - ويدعو المدير العام إلى أن يجري دراسة مستفيضة للجوانب التي تشكل موضوع هذه الاقتراحات، وأن يدعو لهذا الغرض إلى عقد أول اجتماع دولي حكومي للخبراء يحضره ممثلو السكان الأصليين من مختلف القارات، ويصدر تقريراً شاملاً يقدم إلى المؤتمر العام في دورته التي سيعقدتها في عام ٢٠٠٧.